

الأزمة القطرية، أسبابها ونتائجها - دراسة تحليلية

The Qatari crisis, its causes and consequences – an analytical study

أ.د صباح صاحب العريض

الباحث علي حسن عبد الله

كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة

Prof Dr. Sabah Sahib Al-Arrayed

Researcher Ali Hassan Abdullah

Faculty of Political Science/University of Kufa

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.v1i73\(A\).16747](https://doi.org/10.36322/jksc.v1i73(A).16747)

المخلص:

تتمثل أهمية البحث في أنه يقدم دراسة للأسباب التي أدت إلى نشأة واحدة من أكبر الأزمات الراهنة على الساحة السياسية العربية وهي الأزمة القطرية (أزمة عام ٢٠١٧). وتتمحور إشكالية البحث حول محور رئيسي وهو الأسباب التي أدت إلى نشأة الأزمة القطرية، وينطلق البحث من فرضية مفادها أن الأزمة القطرية التي تفجرت عام ٢٠١٧ لم تكن وليدة اللحظة بل هي نتاج تاريخ ممتد من الخلافات في المواقف بين قطر وجيرانها في منطقة الخليج. وقد انتظم البحث في أربعة مطالب فضلا عن مقدمة وخاتمة، تناول المطلب الأول جذور الأزمة القطرية، وبين الثاني خلافات المواقف بين قطر وغيرها من دول الخليج ودورها في نشأة الأزمة القطرية، في حين تناول الثالث تزايد الخلافات منذ عام ٢٠١٣ وأزمة سحب السفراء في عام ٢٠١٤، أما المطلب الرابع فقد اختص بدراسة الأزمة القطرية الراهنة (أزمة عام ٢٠١٧). الكلمات المفتاحية: الأزمة القطرية، الأسباب والنتائج - دراسة تحليلية.



Abstract:

The importance of the research is that it provides a study of the reasons that led to the emergence of one of the largest current crises on the Arab political scene, which is the Qatari crisis (crisis of 2017).

The research problem revolves around a main axis, which is the reasons that led to the emergence of the Qatari crisis. The research is based on the hypothesis that the Qatari crisis that erupted in 2017 was not the result of the moment, but rather the product of an extended history of differences in positions between Qatar and its neighbors in the Gulf region.

The research was organized into four demands, in addition to an introduction and a conclusion. The first dealt with the roots of the Qatari crisis, and the second discussed the differences in positions between Qatar and other Gulf states and their role in the emergence of the Qatari crisis, while the third dealt with the increasing differences since 2013 and the crisis of withdrawing ambassadors in 2014. The fourth



requirement was concerned with studying the current Qatari crisis (the 2017 crisis).

Keywords: The Qatari crisis, causes and consequences – an analytical study.

المقدمة:

تمر العلاقات بين الدول بنقاط تحول تتلاحق فيها الأحداث بشكل سريع ومفاجئ يصل إلى الصراع الذي يهدد مصالحها العليا ويتطلب وقتاً قصيراً لاحتوائها، وهذا ما يطلق عليه الأزمة السياسية. وما زالت المنطقة العربية هي صاحبة النصيب الأكبر من الأزمات السياسية، إذ توالى عليها الأزمات واحدة تلو الأخرى في الماضي والحاضر نتيجة لعوامل داخلية متمثلة في التنافس السياسي وعوامل خارجية متمثلة في أطماع الدول الكبرى وتدخلاتها وإشغالها للخلافات والنزاعات بين الدول العربية لصالح مصالحها الشخصية.

ومن أكبر الأزمات التي شهدتها الساحة العربية هي الأزمة القطرية في عام ٢٠١٧ والتي تمثلت في قرار ثلاث دول من مجلس التعاون الخليجي وهي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين فضلاً عن مصر بقطع علاقاتها مع قطر وإغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية معها منذ يوم ٥ حزيران عام ٢٠١٧.

ورغم أن هذه الأزمة غير مسبقة في تاريخ العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها لم تكن وليدة اللحظة بل هي نتاج تاريخ ممتد من الخلافات في المواقف بين قطر وجيرانها في منطقة الخليج، ومن ثم رأت هذه الدول أن قطر تنتهج سياسات تضر بمصالح المنطقة.



ويناقش هذا البحث نشأة الأزمة القطرية وأسبابها، ابتداء من جذور الأزمة المتمثلة في الخلافات السابقة بين قطر وغيرها من دول الخليج، والتي زادت بعد عام ٢٠١١، ثم وصلت إلى منحى خطير في أزمة سحب السفراء عام ٢٠١٤، حتى تفجرت أزمة عام ٢٠١٧.

أهمية البحث:

تعد إحدى المراحل الهامة في إدارة الأزمات هي تحليلها ودراسة الأسباب والأخطاء التي أدت إلى وقوعها من أجل تجنب تكرارها مرة أخرى. ومن ثم تتمثل أهمية البحث في أنه يقدم دراسة للأسباب التي أدت إلى نشأة واحدة من أكبر الأزمات الراهنة على الساحة السياسية العربية وهي الأزمة القطرية (أزمة عام ٢٠١٧) والتي كانت أزمة غير مسبوقة في تاريخ مجلس التعاون الخليجي.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول محور رئيسي وهو الأسباب التي أدت إلى نشأة الأزمة القطرية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية علمية مفادها: أن الأزمة القطرية التي تفجرت عام ٢٠١٧ لم تكن وليدة اللحظة بل هي نتاج تاريخ ممتد من الخلافات في المواقف بين قطر وجيرانها في منطقة الخليج لا سيما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين.

وعليه سيتم اشتقاق عدد من الأسئلة التي سيتم اعتمادها كمحاور رئيسية للبحث والتي سيتم الإجابة عليها من خلال البحث، وهذه الأسئلة هي:

- ١- كيف يمكن تتبع جذور الأزمة القطرية؟
- ٢- ما هي أبرز الخلافات بين قطر وغيرها من دول الخليج التي أدت إلى نشأة الأزمة القطرية؟
- ٣- ما هي أبعاد أزمة عام ٢٠١٤ التي سبقت الأزمة القطرية الراهنة؟



٤- كيف تفجرت الأزمة القطرية الراهنة في عام ٢٠١٧؟

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الاستقرائي بأداته التحليلية مع اعتماد الأدوات التاريخية والوصفية، وذلك من أجل تتبع جذور الأزمة القطرية تاريخياً وتحليل الأسباب التي أدت إلى نشأة هذه الأزمة ووصف أبعادها.

المطلب الأول: جذور الأزمة القطرية:

إن الأزمة القطرية الراهنة لم تكن وليدة اللحظة بل هي نتاج تاريخ ممتد من الخلافات بين قطر وجيرانها في منطقة الخليج. وتتمثل جذور تلك الأزمة بالآتي:

١- الخلافات القطرية الخليجية السابقة بشأن الحدود:

يرى البعض أن جذور الأزمة القطرية بين قطر وغيرها من دول الخليج تعود إلى وضع قطر غير المنسجم مع محيطها الخليجي وعقدة الخوف من الابتلاع من قبل جيرانها الخليجيين، فهناك شعور مستمر لدى قطر بأنها تحت دائرة الخطر، ويرجع ذلك لصغر مساحتها وقلة عدد سكانها وأنها كانت في الماضي مسرحاً للهجمات من كل الاتجاهات من قبل جيرانها^(١).

كما كانت هناك خلافات حدودية بين قطر وبين جيرانها وخصوصاً السعودية والبحرين، والتي ظلت بمثابة قنبلة موقوتة يمكن أن تؤثر على العلاقات بين هذه الدول^(٢).

وكانت أبرز هذه الخلافات الحدودية بين قطر والسعودية، واتضحت في العامين ١٩٩٢ و ١٩٩٤ إذ تطورت للحد الذي دفع بقوات سعودية لاجتياح مخفر الخفوس التابع لقطر على الحدود بين الدولتين، ولم يتم حسم الخلافات الحدودية بين الدولتين إلا منذ عام ٢٠٠١^(٣).

٢- سعي قطر لتعزيز دورها الإقليمي ومنافسة التأثير السعودي في مجلس التعاون الخليجي:

تتضح الخلافات بين قطر وجيرانها بشكل أكبر في الخلاف بين قطر والمملكة العربية السعودية، والذي نتج عن اختلاف المصالح والتطلعات بينهما والشعور المتبادل لدى كل منهما بخطر الأخرى عليها⁽⁴⁾. فمُنذ نشأة مجلس التعاون الخليجي كانت المملكة العربية السعودية ترى فيه أداة لمواجهة النفوذ الإيراني في منطقة الخليج العربي، وعملت السعودية على أن يكون دورها مركزياً في هذا المجال بحكم الثقل السعودي في الخليج، وتعزز الإحساس السعودي بمركزية دورها في صياغة التوجهات الاستراتيجية العربية بشكل عام وليس الخليجية فقط، وهو ما اصطدم بنوع من القلق بين دول خليجية محددة أبرزها قطر⁽⁵⁾.

وكانت أولويات السياسة الخارجية القطرية منذ عام ١٩٩٥ ((الخروج من دائرة التأثير السعودي، أو الانفلات من الدوران حول القطب الذي تزعمه الرياض))، وقد اتضح ذلك في اعتراض قطر ضد تسمية أحد السعوديين لتولي رئاسة مجلس التعاون الخليجي خلال القمة الخليجية التي عقدت في مسقط في كانون الأول عام ١٩٩٥^(٦).

إن سعي قطر لأن تكون على خارطة عملية صنع القرار الإقليمي والدولي، جاء بعد مدة من الاحتكاكات الكبيرة والتوترات الحدودية وخصوصاً مع المملكة العربية السعودية في التسعينيات، ولذلك عملت قطر على أن يكون لها حضور إقليمي ودولي، ومن هذا المنطلق كان مبدأ الوساطة في قلب أهداف السياسة الخارجية القطرية، وتحولت الوساطة الدبلوماسية إلى عنصر رئيسي من عناصر السياسة الخارجية لقطر بشكل ميزها عن العديد من جيرانها في منطقة الخليج العربي^(٧).

وسعت قطر من خلال لعب دور الوساطة إلى عدة أهداف، أهمها تعزيز مكانتها الدولية وجذب المجتمع الدولي إلى صفها، ومن خلال ذلك يمكنها حماية نفسها من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها دولة صغيرة حجماً، وأيضاً محاولة احتواء تلك الصراعات لمنع انتشارها بالقرب من الوطن، فضلاً

عن الرغبة في توسيع نفوذها كلاعب إقليمي بما يضاهي دور المملكة العربية السعودية التي كانت تلعب دورا رائدا في النزاعات عبر المنطقة وحاولت قطر أن تقدم نفسها كبديل للمملكة في هذا الدور^(٨).

وهذه الوساطة أصبحت عنصرا بارزا في الدستور القطري الدائم لعام ٢٠٠٥، إذ نصت المادة السابعة على أن ((تقوم السياسة الخارجية للدولة على مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين، عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون مع الأمم المتحدة والمحبة للسلام))^(٩).

المطلب الثاني: خلافات المواقف بين قطر وغيرها من دول الخليج ودورها في نشأة الأزمة القطرية:

١- الخلاف القطري الخليجي حول الموقف من جماعة الإخوان المسلمين خصوصا بعد الثورات العربية عام ٢٠١١:

عند البحث في أسباب الأزمة القطرية، يتبين أن من أكبر أسبابها اعتراض السعودية والإمارات ومصر على الدور الذي لعبته قطر في دعم الإخوان المسلمين والثورات العربية التي اندلعت في عام ٢٠١١ وأدت إلى سقوط الأنظمة السياسية في كل من تونس ومصر ليبيا واليمن. فكان هناك اختلاف واضح بين موقف دولة قطر وبين موقف غيرها من دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين، إذ أن موقف قطر يقوم على التعامل المفتوح مع الجماعة واستغلال نفوذها في عدد من الدول العربية واحتضان مؤتمراتها، أما موقف المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة فقد اعتبرت جماعة الإخوان المسلمين خطرا على أمن واستقرار دول المنطقة ووجهت لهم اتهامات بتهديد الأمن والاستقرار والتآمر من أجل إسقاط أنظمة الحكم^(١٠).

وكان هناك قلق كبير لدى السعودية والإمارات من انعكاسات سلبية للثورات العربية على الأوضاع الداخلية لدول الخليج، وانزعاج من سقوط النظامين التونسي والمصري وخشية من سقوط أنظمة حليفة أخرى، وقامت بتصنيف الحكومات التي فازت بالانتخابات في الدول التي قامت فيها الثورات ضمن تحالف يضم قطر وتركيا^(١١).

واستمرت قطر في تقديم الدعم للإخوان المسلمين خصوصا في مصر، وذلك على الرغم من الانتقادات الكثيرة التي تعرضت لها قطر من جيرانها الخليجيين مما أدى إلى توتر العلاقات بين الطرفين، وربما كان غرض قطر من ذلك من هذا هو خلق أنظمة موالية لها في الدول التي انتقلت فيها السلطة إلى الإخوان المسلمين كي تتمكن من تحقيق غاياتها ومصالحها^(١٢).

وظهر نفس الخلاف أيضا في الموقف حيال الأوضاع في ليبيا، إذ دعمت قطر الحكومة ذات التوجهات الإسلامية في طرابلس بينما دعمت الإمارات حكومة طبرق^(١٣).

٢- الخلاف القطري الخليجي حول الموقف من إيران:

يمثل الموقف من إيران محركا أساسيا للأزمة القطرية، إذ كان هناك اختلاف واضح في التعامل مع إيران بين قطر من جهة وبين السعودية والإمارات من جهة أخرى، إذ تنتظر قطر إلى إيران على أنها قلق قابل للتعامل معه وذلك في إطار سعيها لحماية نفسها ضد جيرانها، في حين ترى السعودية والإمارات أن إيران تمثل خطر يهدد أمنها ووجودها^(١٤).

لقد تعاملت قطر مع إيران على أساس إنها ((تتيح لها هامشا أكبر من حرية الحركة داخل مجلس التعاون الخليجي، وتسمح لها بالتحايل على الخلل في توزيع القوة الذي عبر عنه المجلس منذ نشأته ما بين دولة خليجية كبيرة حجما وهي السعودية وخماسي الدول الخليجية الصغيرة حجما وهي الإمارات والكويت وقطر، والبحرين وعمان))^(١٥).



واتضح الخلاف حول الموقف من إيران في أيلول ٢٠١٤، عندما وجه أمير دولة قطر من منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة دعوة للدول العربية ومجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص إلى إجراء حوار مع إيران لتحسين العلاقات الدبلوماسية وعرض استضافة هذا الحوار في الدوحة، ولكن في المقابل رأت السعودية أن علاقتها مع إيران تعتبر مواجهة أيولوجية من أجل التفوق الجيوسياسي وعارضت السعودية والإمارات بشدة أي حوار أو مشاركة مع إيران. وزادت الخلافات بعد الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة وإيران عام ٢٠١٥، إذ أثارت هذه الصفقة مخاوف السعودية والإمارات والبحرين من زيادة قوة إيران ونفوذها الإقليمي في المنطقة واعتبرت تلك الدول هذه المستجدات تهديدات وجودية، فيما رأت قطر في ذلك فرصة لاحتضان هذه التغييرات وتحويلها لصالحها (16).

ومما يدل على أن اختلاف الموقف بين قطر وغيرها من دور الخليج تجاه من إيران كان سببا رئيسيا في نشأة الأزمة القطرية، هو أن شرارة الأزمة القطرية الراهنة (أزمة عام ٢٠١٧) هي تصريح منسوب لأمير قطر بأنه لا يتفق مع التوجهات السعودية التي تتحرك باتجاه إقامة نظام إقليمي أمني وعسكري تحت قيادتها ويتحرك في أفق العداء لإيران (17).

٣- الخلافات القطرية الخليجية بسبب التوجه الإعلامي القطري (خصوصا قناة الجزيرة القطرية): تعتبر بعض الأطراف العربية أن قناة الجزيرة الفضائية القطرية هي الذراع غير الرسمي لدبلوماسية النظام القطري، والتي تستطيع من خلالها انتقاد سياسات الدول الأخرى وخصوصا الإقليمية والمعارضة لسياسة قطر الخارجية، على الرغم مما تذكره الحكومة القطرية والقناة دائما من أنها قناة مهنية وموضوعية ومستقلة عن سلطة القرار السياسي القطري وأنها تعرض عن الرأي والرأي الآخر (١٨).0.

وترى دول الخليج لا سيما السعودية والإمارات أن قناة الجزيرة تمثل منبرا تحريضا، وأنها الأكثر تعبيرا عن توجهات الإخوان المسلمين، وأنها تتجاوز الكثير من السياسات التحريرية الإعلامية التقليدية التي اعتاد عليها الإعلام العربي، وخصوصا خلال الفترة الممتدة من بداية الثورات والتغييرات العربية منذ بداية عام ٢٠١١ إلى الآن^(١٩).

المطلب الثالث: تزايد الخلافات منذ عام ٢٠١٣ وأزمة سحب السفراء في عام ٢٠١٤:

تزايد الخلافات القطرية الخليجية منذ عام ٢٠١٣:

شكل عام ٢٠١٣ نقطة مفصلية في سياسة قطر الداخلية والخارجية، فداخليا أصبح تميم بن حميد أميرا على قطر في ذلك العام، وعلى المستوى الخارجي شهد هذا العام انحسار عدد من الحركات الثورية الذي كانت قد اجتاحت الدول العربية في عام ٢٠١١، وخصوصا في مثل مصر وسوريا^(٢٠).

وكان هناك اختلاف واضح في المواقف بين قطر وبين السعودية والإمارات، إذ أيدت السعودية والإمارات نظام الرئيس المصري الحالي عبد الفتاح السيسي الذي أطاح بالرئيس محمد مرسي الذي ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، وفي المقابل اعتبرت قطر أن هذا انقلاب على السلطة^(٢١).

اتفاق الرياض لعام ٢٠١٣:

وفي ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١٣ دعا أمير الكويت إلى مؤتمر لحل الخلافات ما بين قطر وبين السعودية والإمارات والبحرين، ونجحت الوساطة الكويتية في إبرام ((اتفاق الرياض)) والذي وقع عليه وقع كل قادة دول مجلس التعاون الخليجي وهو اتفاق سري لم يتم إعلان تفاصيله رسميا^(٢٢).

ولكن يمكن التعرف على بنود اتفاق الرياض من خلال ما نشرته شبكة CNN الإخبارية الأمريكية التي ذكرت أنها حصلت حصريا على نسخ من وثائق توضح بنود اتفاق الرياض ٢٠١٣ واتفاق الرياض التكميلي لعام ٢٠١٤. وطبقا لما نشرته هذه الشبكة الإخبارية فإن اتفاق الرياض ٢٠١٣

ينص على: ((١- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر وعدم إيواء أو تجنيس أي من مواطني المجلس ممن لهم نشاط يتعارض مع أنظمة دولته إلا في حال موافقة دولته وعدم دعم الفئات المارقة المعارضة لدولهم وعدم دعم الإعلام المعادي. ٢- عدم دعم الإخوان المسلمين أو أي من المنظمات أو التنظيمات أو الأفراد الذين يهددون أمن واستقرار دول المجلس عن طريق العمل الأمني المباشر أو عن طريق محاولة التأثير السياسي)) (٢٣).

أزمة سحب السفراء من قطر عام ٢٠١٤:

وصلت الخلافات بين السعودية والإمارات والبحرين من جهة وقطر من جهة أخرى، إلى منحنى خطير في شهر آذار ٢٠١٤ عندما سحبت تلك الدول سفراءها من قطر اعتراضاً على السياسة الخارجية لقطر (٢٤).

وكان السبب في إقدام السعودية والإمارات والبحرين أن قطر على هذه الخطوة غير المسبوقة في تاريخ مجلس التعاون الخليجي هو أن تلك الدول رأت أن قطر ليس لديها استعداد لقبول بمطالب اتفاق الرياض. وهذا يؤكد ذكر البيان الثلاثي المشترك بين تلك الدول لأسباب اتخاذ قرار سحب السفراء من قطر والذي ذكر ((أن دول مجلس التعاون بذلت جهوداً كبيرة للتواصل مع قطر على كل المستويات بهدف الاتفاق على مسار يكفل السير ضمن إطار سياسة موحدة لدول المجلس تقوم على الأسس الواردة في النظام الأساسي لمجلس التعاون وفي الاتفاقيات الموقعة بينها بما في ذلك الاتفاقية الأمنية والالتزام بالمبادئ التي تكفل عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم دعم كل من يعمل على تحديد أمن واستقرار دول المجلس من منظمات أو أفراد سواء عن طريق العمل الأمني المباشر أو عن طريق محاولة التأثير السياسي، وعدم دعم الإعلام المعادي)) (٢٥).



اتفاق الرياض التكميلي لعام ٢٠١٤:

لم تستمر أزمة سحب السفراء طويلاً إذ تم احتواءها بعد مفاوضات استغرقت نحو ثمانية أشهر بوساطة كويتية، وتم التوقيع على اتفاق الرياض التكميلي في ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٤ في اجتماع القمة في الرياض الذي حضره قادة دول مجلس التعاون باستثناء سلطنة عمان (26).

أما بالنسبة لبنود اتفاق الرياض التكميلي لعام ٢٠١٤ فهي: ((١- التأكيد على أن عدم الالتزام بأي بند من بنود اتفاق الرياض وآلياته التنفيذية يعد إخلالاً بكامل ما ورد فيهما. ٢- أن ما توصل إليه رؤساء الأجهزة الاستخباراتية في محضرهم المشار إليه أعلاه يعد تقدماً لإنفاذ اتفاق الرياض وآلياته التنفيذية، مع ضرورة الالتزام الكامل بتنفيذ جميع ما ورد فيهما في مدة لا تتجاوز شهر من تاريخ هذا الاتفاق. ٣- عدم إيواء أو توظيف أو دعم -بشكل مباشر أو غير مباشر- في الداخل أو الخارج أي شخص أو أي وسيلة إعلامية ممن له توجهات تسيء إلى أي دولة من دول مجلس التعاون. ٤- التزام كافة الدول بنهج سياسة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدعم جمهورية مصر العربية والإسهام في أمنها واستقرارها والمساهمة في دعمها اقتصادياً، وإيقاف كافة النشاطات الإعلامية الموجهة ضد جمهورية مصر العربية في جميع وسائل الإعلام)) (27).

ويلاحظ أن أهم أسباب انتهاء أزمة عام ٢٠١٤ وعدم اتخاذها أبعاداً أكبر من سحب السفراء، هي: أولاً قلق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من سياسة الرئيس الأمريكي أوباما في ولايته الثانية، الذي حاول التقرب من إيران أملاً في إبرام اتفاقية لحل أزمة البرنامج النووي الإيراني. وثانياً إدراك دول مجلس التعاون الخليجي أنها في موقف ضعيف نتيجة لشعورها بالتخلي الأمريكي وتزايد النفوذ الإيراني. وثالثاً حاجة السعودية والإمارات إلى الدعم الإعلامي والمالي والعسكري مع بدء حربها على



اليمن في العام ٢٠١٥. وهذه دفعت هذه الأسباب كل من السعودية والإمارات والبحرين إلى إنهاء الأزمة مع قطر في حينها^(٢٨).

المطلب الرابع: الأزمة القطرية الراهنة (أزمة عام ٢٠١٧):

وصلت الخلافات القطرية الخليجية إلى ذروتها من خلال الأزمة القطرية الراهنة (أزمة عام ٢٠١٧) والتي تصاعدت بوتيرة لم يسبق لها مثيل في تاريخ دول مجلس التعاون الخليجي، إلا إنها كانت مدفوعة بجذور

أعمق متمثلة في الخلافات السابقة بين قطر وغيرها من دول المجلس^(٢٩).

انطلقت الأزمة القطرية الراهنة بعد يومين من القمة العربية الإسلامية التي عقدت في الرياض بالمملكة العربية السعودية يومي ٢٠ - ٢١ أيار ٢٠١٧، والتي حضرها الرئيس الأميركي بدعوة من المملكة السعودية، كما شهد حضور ممثلين نحو ٥٠ من الدول العربية والإسلامية، وكان هدفها المعلن مواجهة الإرهاب واحتواء إيران. وفي ليلة ٢٤ أيار انتشرت تصريحات منسوبة إلى أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وقيل أنه أدلى بها في حفل تخريج الدفعة الثامنة من منتسبي الخدمة الوطنية، وكانت هذه التصريحات هي شرارة الأزمة⁽³⁰⁾. وجاء في هذه التصريحات أن أمير قطر لا يتفق مع التوجهات السعودية التي تتحرك باتجاه إقامة نظام إقليمي أمني وعسكري تحت قيادتها ويتحرك في أفق العداء لإيران. وقد أثارت هذه التصريحات غضب المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين⁽³¹⁾.

ولكن نفى المسؤولون في قطر هذه التصريحات، وأن أمير قطر لم يدلي بأي تصريح ولم يرق باللقاء خطاب في حفل تخريج المجندين، وقالوا أنه تم اختراق موقع وكالة الأنباء القطرية، وأن المعلومات



التي أوردتها بوسائل إعلام الدول الثلاث لا أساس لها من الصحة، غير أن هذا النفي لم يغير من موقف الدول الثلاث (32).

وفي ٥ حزيران ٢٠١٧ أعلنت السعودية والإمارات والبحرين ومصر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدوحة وفرضها مقاطعة اقتصادية وسياسية عليها، وتضمن قرار قطع العلاقات ما يلي: ((١- قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع قطر. ٢- إغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية مع قطر. ٣- منع مواطني الدول الأربعة من السفر إلى قطر، وإمهال المقيمين والزائرين من مواطنيها مدة محددة لمغادرتها. ٤- منع المواطنين القطريين من دخول أراضي الدول الأربعة وإعطاء المقيمين والزائرين منهم مهلة أسبوعين للخروج)) (33).

وقد تمت الدول الأربعة إلى قطر مطالبتها لإنهاء المقاطعة وشملت ١٣ بندا وفقا لما ورد في وكالات الأنباء بتاريخ ٢٣ تموز ٢٠١٧. وهذه المطالب هي:

((١- إعلان قطر رسميا عن خفض التمثيل الدبلوماسي مع إيران وإغلاق الملحقيات ومغادرة العناصر التابعة والمرتبطة بالحرس الثوري الإيراني من الأراضي القطرية والحد من التعاون التجاري مع إيران.

٢- قيام قطر بالإغلاق الفوري للقاعدة العسكرية التركية الجاري إنشاؤها حاليا ووقف أي تعاون عسكري مع تركيا داخل الأراضي القطرية..

٣- إعلان قطر عن قطع علاقاتها مع كافة التنظيمات الإرهابية والطائفية والإيديولوجية ومن بينها الإخوان المسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة وحزب الله وإدراجهم ككيانات إرهابية وضمهم إلى قوائم الإرهاب المعلن عنها من الدول الأربع.

٤- إيقاف كافة أشكال التمويل القطري لأي أفراد أو كيانات أو منظمات إرهابية أو متطرفة.



- ٥- قيام قطر بتسليم كافة العناصر الإرهابية المدرجة والعناصر المطلوبة لدى الدول الأربع.
 - ٦- إغلاق تلفزيون الجزيرة والقنوات التابعة له.
 - ٧- وقف التدخل في شؤون الدول الداخلية ومصالحها الخارجية.
 - ٨- التعويض عن الضحايا والخسائر كافة وما فات من كسب للدول الأربع بسبب السياسة القطرية خلال السنوات السابقة وسوف تحدد الآلية في الاتفاق الذي سيوقع مع قطر.
 - ٩- أن تلتزم قطر بأن تكون دولة منسجمة مع محيطها الخليجي والعربي على كافة الأصعدة (عسكريا - سياسيا - اقتصاديا - اجتماعيا - أمنيا) بما يضمن الأمن القومي الخليجي والعربي وقيامها بتفعيل اتفاق الرياض لعام ٢٠١٣ واتفاق الرياض التكميلي لعام ٢٠١٤.
 - ١٠- تسليم قطر كافة قواعد البيانات الخاصة بالجماعات المعارضة التي قامت بدعمها وكذلك إيضاح كافة أنواع الدعم الذي قدم لها.
 - ١١- إغلاق كافة وسائل الإعلام التي تدعمها قطر بشكل مباشر أو غير مباشر.
 - ١٢- كافة هذه الطلبات يتم الموافقة عليها خلال ١٠ أيام من تاريخ تقديمها وإلا تعتبر لاغية.
 - ١٣- سوف يتضمن الاتفاق أهدافا واضحة وآلية واضحة، وأن يتم إعداد تقارير متابعة دورية مرة كل شهر للسنة الأولى ومرة كل ثلاثة أشهر للسنة الثانية ومرة كل سنة لمدة عشر سنوات^(٣٤).
- الخاتمة والنتائج:**
- ناقش البحث الأسباب التي أدت إلى نشأة أحد الأزمات الراهنة على الساحة السياسية العربية وهي الأزمة القطرية (أزمة عام ٢٠١٧)، ابتداء من جذور الأزمة المتمثلة في الخلافات السابقة بين قطر وغيرها من دول الخليج، والتي زادت بعد عام ٢٠١١، ثم وصلت إلى منحى خطير في أزمة سحب السفراء عام ٢٠١٤، حتى تفجرت أزمة عام ٢٠١٧.

وأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث هي:

- (١) إن الأزمة القطرية الراهنة (أزمة عام ٢٠١٧) لم تكن وليدة اللحظة بل هي نتاج تاريخ ممتد من الخلافات في المواقف بين قطر وغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي.
- (٢) ترجع جذور الأزمة إلى سعي قطر لاستقلال سياستها عن غيرها من دول مجلس التعاون الخليجي وخصوصا التأثير السعودي، ما جعل الخلافات تتوالى بين قطر وتلك الدول.
- (٣) تمثلت أسباب الأزمة القطرية في خلافات المواقف بين قطر وغيرها من دول الخليج وخصوصا المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، وأهم هذه الخلافات هي:
 - الخلاف القطري الخليجي حول الموقف من جماعة الإخوان المسلمين خصوصا بعد الثورات التي اجتاحت عدد من الدول العربية عام ٢٠١١، فعلى العكس من الدعم القطري لهذه الجماعة، اعتبرت السعودية والإمارات أن هذه الجماعة خطرا على أمن واستقرار دول المنطقة.
 - الخلاف القطري الخليجي حول الموقف من إيران، إذ تنتظر قطر إليها على أنها قلق قابل للتعامل معه ودعت في عام ٢٠١٤ إلى إجراء حوار معها تحسين العلاقات الدبلوماسية معها، في حين ترى السعودية والإمارات أن إيران تمثل خطر يهدد أمنها ووجودها خصوصا بعد الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة وإيران عام ٢٠١٥. بل وكانت شرارة الأزمة القطرية في عام ٢٠١٧ هي تصريح منسوب لأمير قطر بأنه لا يتفق مع التوجهات السعودية التي تتحرك في أفق العداء لإيران.
 - الخلاف القطري الخليجي حول التوجه الإعلامي القطري خصوصا قناة الجزيرة القطرية التي ترى دول الخليج خصوصا السعودية والإمارات أنها تمثل منبرا تحريضا.
- (٤) شكل عام ٢٠١٣ نقطة مفصلية في السياسة الداخلية والخارجية، فداخليا أصبح تميم بن حميد أميرا على قطر، وعلى المستوى الخارجي شهد هذا العام انحسار عدد من الحركات الثورية في الدول



العربية وكان هناك اختلاف واضح في المواقف بين قطر وبين السعودية والإمارات خصوصا فيما يخص النظام المصري.

(٥) تم إبرام اتفاق الرياض في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١٣ لحل الخلافات بين قطر وجيرانها وبين السعودية والإمارات والبحرين، بجهود الوساطة الكويتية، ونصت أهم بنوده على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس وعدم دعم الإخوان المسلمين أو أي التنظيمات التي تهدد أمن واستقرار دول المجلس، إلا أن قطر لم تلتزم ببنود الاتفاق.

(٦) في آذار ٢٠١٤ وصلت الخلافات إلى نقطة غير مسبوقة في تاريخ مجلس التعاون الخليجي عندما سحبَت السعودية والإمارات والبحرين سفراءها من قطر اعتراضا على سياستها الخارجية. غير أنه هذه الأزمة تم احتواءها ولم تتخذ أبعادا أكبر وتم التوقيع على اتفاق الرياض التكميلي في ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٤ والذي أكد على بنود اتفاق ٢٠١٣ مع إضافة بند جديد يتعلق بالالتزام بنهج سياسة مجلس التعاون لدعم مصر.

(٧) اشتعلت الأزمة القطرية الراهنة (أزمة عام ٢٠١٧) مدفوعة بجذور من الخلافات السابقة بين قطر وغيرها من دول المجلس، وكانت شرارة الأزمة هي التصريحات المنسوبة لأمير قطر في ليلة ٢٤ أيار ٢٠١٧ بأنه لا يتفق مع التوجهات السعودية التي تتحرك باتجاه إقامة نظام إقليمي أمني وعسكري تحت قيادتها ويتحرك في أفق العداء لإيران، وأثارت هذه التصريحات غضب السعودية والإمارات والبحرين ومصر.

(٨) في ٥ حزيران ٢٠١٧ أعلنت السعودية والإمارات والبحرين ومصر قطع علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية مع قطر، وإغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية معها، ومنع إقامة مواطني هذه الدول في قطر ومنع دخول مواطني قطر إلى هذه الدول، وهي إجراءات غير مسبوقة في العلاقات بين دول

مجلس التعاون الخليجي. وكانت أهم مطالب الدول الأربعة لإنهاء مقاطعة قطر هي إغلاق قناة الجزيرة، وقطع العلاقات مع إيران، وإيقاف أي تعاون عسكري مع تركيا وإغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر، وقطع علاقات قطر بالإخوان المسلمين ومجموعات أخرى منها حزب الله وتنظيم القاعدة وتنظيم داعش، والتعويض عن خسائر الدول الأربعة من السياسة القطرية، وأن تلتزم قطر بأن تكون دولة منسجمة مع محيطها الخليجي العربي على كافة الأصعدة، بما يضمن الأمن القومي الخليجي والعربي وقيامها بتنفيذ اتفاق الرياض واتفاق الرياض التكميلي.

الهوامش:

- (1) عبد الله عبد الأمير، الصراع السعودي القطري- الأسباب والنتائج المحتملة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٧، ص ص ٧-٨.
- (٢) دانا علي صالح، قطع العلاقات الدبلوماسية: الأسباب والتداعيات "دراسة حالة قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر عام ٢٠١٧"، دراسات قانونية وسياسية، العدد (١٠)، كانون الأول ٢٠١٧، ص ص ١٥٦-١٥٧.
- (3) منذر أحمد زكي شراب، السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية ٢٠٠٣-٢٠١٢، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٤، ص ٤٠.
- (4) عبد الله عبد الأمير، الصراع السعودي القطري، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٢-٢٣.
- (5) محسن محمد صالح ووائل أحمد سعد، تداعيات الأزمة الخليجية على القضية الفلسطينية، تقدير استراتيجي (١٠٠)، مركز الزيتونة للدراسات والأبحاث، تموز ٢٠١٧، ص ٢.
- (٦) أنير ناظم عبد الواحد، دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (٤٣)، ٢٠١٠، ص ١١٨.



(7) Anders Holmen Gulbrandsen, Bridging the Gulf: Qatari Business Diplomacy and Conflict Mediation, Master Thesis, Georgetown University, USA, 2010, p. 28 – 29.

(8) Lina Khatib, Qatar's Foreign Policy: the Limits of Pragmatism, *International Affairs*, Vol. 89, Issue 2, 2013, p. 418– 419.

- (٩) الدستور العام لدولة قطر، الجريدة الرسمية، العدد السادس في ٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.
- (١٠) فاطمة مساعيد، مستقبل الدور القطري الإقليمي في ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (١١)، ٢٠١٤، ص ٤٠.
- (١١) أحمد سعيد نوفل وآخرون (فريق الأزمات العربي)، أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد (٨)، آذار ٢٠١٥، ص ٤.
- (١٢) عدنان كاظم جبار الشيباني وسارة جبار كريم الغزالي، محفزات ومحددات الدور الإقليمي لدولة قطر في الشرق الأوسط دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة أوروک، المجلد (٩)، العدد (٤)، ٢٠١٦، ص ١٥٥.
- (13) عبد الله عبد الأمير، الصراع السعودي القطري، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.
- (١٤) محفوظ رسول وآخرون، الأزمة الخليجية الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.
- (١٥) عرفات علي جرخون، قطر وتغير السياسة الخارجية حلفاء وأعداء، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٥٩.
- (16) محفوظ رسول وآخرون، الأزمة الخليجية الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨، ٦٤.
- (17) عبد الله عبد الأمير، الصراع السعودي القطري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.
- (١٨) أثير ناظم عبد الواحد، دور السياسة الخارجية القطرية، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨ – ١١٩.
- (19) محسن محمد صالح ووائل أحمد سعد، تداعيات الأزمة الخليجية، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
- (٢٠) عبد الرحمن عثمان عمر حداد، الأزمة الخليجية القطرية قراءة في التداعيات، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.



- (٢١) مجموعة من الباحثين، أزمة العلاقات الخليجية: أسباب الحملة على قطر ودوافعها، سلسلة تقدير موقف، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، الطعائن - قطر، أيار ٢٠١٧، ص ٣.
- (٢٢) محمد السعيد إبراهيم إدريس، الأزمة القطرية وخيارات مجلس التعاون الخليجي الصعبة، مجلة آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد (٤)، ٢٠١٤، ص ٧٣.
- (٢٣) موقع CNN بالعربية، مقال بعنوان "حصريا CNN تنشر الوثائق السرية التي تساعد على فهم الأزمة القطرية"، ١٠ تموز ٢٠١٧. منشور على الرابط التالي:

<https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/07/10/secret-documents-qatar-crisis-gulf-saudi>

- (٢٤) جيفري مارتييني وآخرون، آفاق تعاون بلدان الخليج العربي، مؤسسة راند، كاليفورنيا، ٢٠١٦، ص ١٧.
- (٢٥) محمد السعيد إبراهيم إدريس، الأزمة القطرية وخيارات مجلس التعاون، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣ - ٧٤.
- (26) مجموعة من الباحثين، حصار قطر سياقات استمرار الازمة وآفاق حلها، سلسلة تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطعائن - قطر، حزيران ٢٠٢٠، ص ١.
- (٢٧) موقع CNN بالعربية، مصدر سبق ذكره.
- (٢٨) مجموعة من الباحثين، أزمة العلاقات الخليجية، مصدر سبق ذكره، ص ٣.
- (٢٩) محفوظ رسول وسمر سحقي وليندة طرودي، الأزمة الخليجية الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.
- (30) مجموعة من الباحثين، حصار قطر سياقات استمرار الازمة، مصدر سبق ذكره، ص ١.
- (31) عبد الله عبد الأمير، الصراع السعودي القطري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.
- (32) محمد صالح المسفر، العلاقات الخليجية - الخليجية معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة (١٩٧١ - ٢٠١٨)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٨، ص ١٩٢.
- (٣٣) مجموعة من الباحثين، أزمة العلاقات الخليجية، مصدر سبق ذكره، ص ١.
- (٣٤) وكالة أنباء رويترز، "حقائق - دول عربية تمهل قطر ١٠ أيام لتنفيذ قائمة مطالب"، ١٧ تموز ٢٠١٧. منشور على الرابط التالي: <https://www.reuters.com/article/gulf-qatar-factbox-ar7-idARAKBN19E23Z>



المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- (١) أثير ناظم عبد الواحد، دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (٤٣)، ٢٠١٠.
- (٢) أحمد سعيد نوفل وآخرون، أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي، فريق الأزمات العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد (٨)، آذار ٢٠١٥.
- (٣) جيفري مارتيني وآخرون، آفاق تعاون بلدان الخليج العربي، مؤسسة راند، كاليفورنيا، ٢٠١٦.
- (٤) دانا علي صالح، قطع العلاقات الدبلوماسية: الأسباب والتداعيات "دراسة حالة قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر عام ٢٠١٧"، دراسات قانونية وسياسية، العدد (١٠)، كانون الأول ٢٠١٧.
- (٥) عبد الرحمن عثمان عمر حداد، الأزمة الخليجية القطرية: قراءة في التداعيات، مجلة السودان، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ١٠، آذار ٢٠١٨.
- (٦) عبد الله عبد الأمير، الصراع السعودي القطري - الأسباب والنتائج المحتملة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٧.
- (٧) عدنان كاظم جبار الشيباني وسارة جبار كريم الغزالي، محفزات ومحددات الدور الإقليمي لدولة قطر في الشرق الأوسط دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة أوروک، المجلد (٩)، العدد (٤)، ٢٠١٦.
- (٨) عرفات علي جرخون، قطر وتغير السياسة الخارجية حلفاء وأعداء، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦.
- (٩) فاطمة مساعيد، مستقبل الدور القطري الإقليمي في ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (١١)، ٢٠١٤.
- (١٠) مجموعة من الباحثين، أزمة العلاقات الخليجية: أسباب الحملة على قطر ودوافعها، سلسلة تقدير موقف، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، الطعائين - قطر، أيار ٢٠١٧.



- (١١) مجموعة من الباحثين، حصار قطر سياقات استمرار الازمة وآفاق حلها، سلسلة تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الظعائن - قطر، حزيران ٢٠٢٠.
- (١٢) محسن محمد صالح ووائل أحمد سعد، تداعيات الأزمة الخليجية على القضية الفلسطينية، تقدير استراتيجي (١٠٠)، مركز الزيتونة للدراسات والأبحاث، تموز ٢٠١٧.
- (١٣) محفوظ رسول وسمر سحقي وليندة طرودي، الأزمة الخليجية الراهنة الأسباب والتداعيات (قطر- المملكة السعودية- الإمارات العربية - البحرين- مصر)، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ٢٠١٨.
- (١٤) محمد السعيد إبراهيم إدريس، الأزمة القطرية وخيارات مجلس التعاون الخليجي الصعبة، مجلة آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد (٤)، ٢٠١٤.
- (١٥) محمد صالح المسفر، العلاقات الخليجية - الخليجية معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة (١٩٧١-٢٠١٨)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٨.
- (١٦) منذر أحمد زكي شراب، السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية ٢٠٠٣-٢٠١٢، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٤.
- (١٧) الدستور العام لدولة قطر، الجريدة الرسمية، العدد السادس في ٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.
- (١٨) موقع CNN بالعربية، "حصريا CNN تنشر الوثائق السرية التي تساعد على فهم الأزمة القطرية"، ١٠ تموز ٢٠١٧. منشور على الرابط التالي:

<https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/07/10/secret-documents-qatar-crisis-gulf-saudi>

- (١٩) وكالة أنباء رويترز، "حقائق- دول عربية تمهل قطر ١٠ أيام لتنفيذ قائمة مطالب"، ١٧ تموز ٢٠١٧. منشور على الرابط التالي:

<https://www.reuters.com/article/gulf-qatar-factbox-ar7-idARAKBN19E23Z>



ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1) Anders Holmen Gulbrandsen, Bridging the Gulf: Qatari Business Diplomacy and Conflict Mediation, Master Thesis, Georgetown University, USA, 2010.
- 2) Lina Khatib, Qatar's Foreign Policy: the Limits of Pragmatism, *International Affairs*, Vol. 89, Issue 2, 2013.

